السلطة الفلسطينية تدين اعتراف أستراليا بالقدس عاصمة للاحتلال وتدعو لمقاطعتها

الاحتلال يواصل العدوان على الضفة المحتلة والفلسطينيون يطالبون بحماية دولية عاجلة

فلسطين المحتلة
محمد أبو شباب

يتواصل العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل، مسفراً عن سقوط المزيد من الشهداء والجرحى، واعتقال العشرات من الفلسطينيين في مناطق مختلفة من الضفة المحتلة، والتي استباحت قوات الاحتلال مدنها وقراها، ما أدى إلى استشهاد ستة فلسطينيين وإصابة واعتقال العشرات خلال الأيام الماضية.

وشيع الفلسطينيون الذين نددوا بصمت المجتمع الدولي على الحملة العسكرية الواسعة المتواصلة لليوم الرابع على التوالي في الضفة المحتلة بالأمس جثمان الشهيد الطفل محمود نخلة الذي استشهد برصاص الاحتلال الذي فتح نيرانه على أجساد الأطفال خلال اقتحامه لمخيم الجلزون وتركوه ينزف حتى فارق الحياة شهيداً، وقد شهدت رام الله والبيرة والقرى المحيطة بها أمس السبت إضراباً شاملاً حداداً على روح الشهيد الطفل محمود نخلة.

وغير بعيد عن مخيم الجلزون، فقد كان مخيم الأمعري مسرحاً لجريمة جديدة من قبل الاحتلال الذي أقدم أمس على تفجير منزل يعود لعائلة أبو حميد وهو مكون من عدة طوابق، وقد حاول المئات من أهالي مخيم الأمعري منع عملية تفجير المنزل فاستخدمت قوات الاحتلال الرصاص والقنابل الغازية السامة لتفريقهم ما أسفر عن إصابة العشرات من الفلسطينيين بجروح وحالات اختناق، وفور هدم المنزل أمر الرئيس الفلسطيني محمود عباس بإعادة بنائه وايواء أسرة عائلة أبو حميد التي يقبع خمسة من

تشييع أحد الشهداء الفلسطينيين في خان يونس (رويترز)

أبنائها داخل سجون الاحتلال.

بدورها وصفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، تفجير قوات الاحتلال لمنزل عائلة أبو حميد بأنه إرهاب همجي وعقاب جماعي متطرف تفوح منه رائحة الحقد والكراهية، تجاه الأسرى وعائلاتهم وحتى حجارة منازلهم.

وأضافت في بيان لها، إن حكومة الاحتلال المتطرفة تعمل على تصعيد الأوضاع على كل المستويات تجاه الفلسطينيين، وتخوض حملة إعدامات ميدانية وتعتقل عشرات المواطنين يومياً، وترتكب جرائم القتل والترويع اليومية وتصعد من الاقتحامات وهجمات عصابات المستوطنين على الحواجز ونقاط التفتيش التي يقيمها الاحتلال خلافا للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية.

ولفتت الهيئة، الى أن الاحتلال يتهم أحد أفراد العائلة، وهو المعتقل إسلام أبو حميد، بإلقاء لوح رخامي على جندي إسرائيلي خلال عملية عسكرية إسرائيلية في مخيم الأمعري، مطلع أيار الماضي، أدى إلى مقتله.

وذكرت الهيئة، أن قوات الاحتلال كانت قد هدمت منزل عائلة أبو حميد في العامين ١٩٩٤ و٢٠٠٣، كإجراء انتقامي جماعي من العائلة، واستمرت عملية ملاحقة الاحتلال للعائلة وذلك منذ استشهاد نجلها عبد المنعم أبو حميد عام ١٩٩٤.

ويقبع جميع أبناء عائلة أبو حميد في معتقلات الاحتلال، منهم أربعة يقضون أحكاماً بالسّجن المؤبد لعدة مرات منذ انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وهم: (ناصر، ونصر، وشريف، محمد) علاوة على شقيقهم جهاد المعتقل إدارياً، وإسلام الذي ما زال موقوفاً منذ اعتقاله منتصف العام الجاري.

على صعيد متصل طالبت السلطة الفلسطينية المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوقف اعتداءات الاحتلال وأرسلت برسائل عاجلة لمجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة.

في سياق آخر أدانت الخارجية الفلسطينية إعلان رئيس الوزراء الأسترالي، سكوت موريسون أمس اعتراف بلاده رسمياً بالقدس المحتلة عاصمة لكيان الاحتلال.

وقال موريسون: إن «أستراليا تعترف الآن بالقدس الغربية، حيث مقر الكنيست وكثير من المؤسسات الحكومية، عاصمة لإسرائيل».

هذا وطالبت السلطة الفلسطينية بعد هذا الإعلان الدول العربية والإسلامية إلى مقاطعة أستراليا اقتصادياً باعتبار ذلك انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي.

وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي: «إننا نرفض بالمطلق هذا القرار الاسترالي لتناقضه مع القانون الدولي وتعارضه بالكامل مع قرارات الأمم المتحدة وتحديداً قرار مجلس الأمن ٤٧٨ لعام ١٩٨٠، وسوف ندرس الخطوات الواجب اتخاذها كرد على هذا القرار والإعلان عن تلك الخطوات خلال الساعات القادمة».

وأشار المالكي إلى أن خطوة أستراليا خطيرة للغاية ولا يمكن السكوت عنها وتشجع الاحتلال على المضي في عمليات التهويد والاستيطان في القدس المحتلة.

شمال سورية ولعبة أردوغان ترامب

تحسين الحلبي

لا تزال لعبة الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والأميركي دونالد ترامب تتواصل فصولها باستخدام كل منهما لأدواته على مسرح الشمال السوري على شكل مأساة أحياناً وملهاة في أحيان أخرى يدفع ثمنها ضحايا من السوريين وليس من وحدات الجيش الأميركي ولا من وحدات الجيش التركي التي غزت الأراضي السورية!

وهل سأل بعض قادة الأكراد من يرعاهم ويقدم لهم السلاح الأميركي لماذا تصمت واشنطن حين يقوم بإعلان رغبة بشن عدوان عسكري في تلك المنطقة التي تزعم واشنطن أنها تقدم لها الحماية الأميركية؟! وبالمقابل ألا يستطيع أردوغان لو كان يعرف أن واشنطن ستمنعه عن شن عدوانه العسكري شمال سورية أن يطلب منها عدم منعه عن مثل هذه الأعمال؟

يبدو أن مثل هذه الأسئلة لم يطرحها بعض قادة الأكراد المتحالفين مع واشنطن على أنفسهم ولا على واشنطن ولا على أحد وهم الذين يرون بأعينهم أن واشنطن تعد تركيا حليفاً إستراتيجياً تاريخياً لها في المنطقة وفي العالم وأنها أي واشنطن تنفذ في سورية وشمالها بشكل خاص سياسة تتواطأ فيها مع أردوغان من أجل توسيع عدوانه وهي التي كانت تقدم الدعم مع أردوغان وعن طريق الأخير للميليشيات الإرهابية من داعش وغير داعش مادامت تستهدف الجيش السوري في تلك المنطقة.

اللاعبان المعتديان على الأراضي السورية يدرك كل منهما: الولايات المتحدة كلاعب دولي وأردوغان كلاعب إقليمي، أن نهاية استخدام كل منهما لورقته لن يصب إلا في مصلحتهما وليس ضد مصلحة أي طرف منهما فماذا ينتظر بعض قادة الأكراد في الشمال في ظل هذه اللعبة الواضحة أمام الجميع؟! ألم يقرأ الجميع أحد فصول السياسة الأميركية في شمال العراق حين طلبت في عام ١٩٦٢ من إسرائيل الاتصال ببعض قادة الأكراد والعراقيين في الشمال واتخذت لنفسها دوراً مستتراً لكي لا تخسر العلاقات مع بغداد ودفع العراقيون من الأكراد ثمن حرب في الشمال إلى أن تخلى اللاعبون الأميركيون والإسرائيليون عن الورقة التي كانوا يلعبون بها على ساحة العراق في الاتفاقية التي وقعتها الجزائر عام ١٩٧٥ لإنهاء الصراع المسلح شمال العراق بموافقة بغداد وشاه إيران الذي كان يلعب هو الآخر بورقة أكراد الشمال العراقي ضد العراق؟!

ثم ألا يدرك الجميع أن إعلام أردوغان المسبق عن شن عدوانه فوق الأراضي السورية لابد أن يكون قد ناقشه مع الإدارة الأميركية والوحدات العسكرية الأميركية التي يتحالف معها بعض قادة الأكراد السوريين؟ وهل توقف التنسيق الاستخباراتي بين واشنطن وأنقرة وكذلك بين حلف الأطلسي وأنقرة؟! ألا توجد مقرات للاستخبارات الأميركية والأطلسية بموجب عضوية أنقرة في حلف الأطلسي قادرة على معرفة خطة العدوان العسكري التركي على السيادة السورية وتوقيته؟!

من المؤلم جداً أن يخدع بعض قادة الأكراد السوريين جمهورهم ويقومون بموجب ما نشرته المجلة الإلكترونية «هفال نيوز» الكردية باللغة الإنكليزية في ١٣ كانون الأول الجاري أن ترامب «سيطلب إيقاف الهجوم» وتستند المجلة إلى تحليل بل رأي كتيبة، توم روغان، في صحيفة أميركية مغمورة.

هل بهذه الوسيلة سيحاول بعض المراهنين على الولايات المتحدة إقناع جمهور الأكراد السوريين في الشمال بأن ترامب سوف يقدم لهم الحماية من أردوغان اللاعب الرئيسي مع الفريق الأميركي في الساحة السياسية الأميركية؟!

إن سورية شعباً وجيشاً وقادة تدرك طبيعة ودور وأهداف هذه اللعبة الأميركية – الأردوغانية، وستكون سورية وحلفاؤها قادرين على إحباط خطة ترامب وأردوغان العدوانية شمال سورية مثلما أحبطت خطة نتنياهو ترامب في جنوب سورية ولن يحمي الأكراد السوريين سوى جيشهم السوري.

على خلفية الأزمة التي تعصف بالعلاقات بين دول الخليج منذ ١٨ شهراً

أمير قطر يهاجم «دول المقاطعة».. والبحرين ترد وتتهم الدوحة بالتآمر

أكد أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، تمسك بلاده بموقفها الرافض لمطالب دول المقاطعة، وقال أمس: إن موقف الدوحة لم يتغير من حل الأزمة الخليجية ومعارضتها التدخل بشؤونها الداخلية. ويأتي ذلك على خلفية الأزمة التي تعصف بالعلاقات بين هذه الدول منذ ١٨ شهراً.

على حين ردّ وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، بهجوم مضاد على كلمة أمير قطر، واتهم الوزير البحريني دولة قطر بالتآمر.

وقال أمير قطر، في كلمته خلال افتتاحه أمس منتدى الدوحة ١٨، بمشاركة نخبة من الزعماء السياسيين وصناع القرار، لمناقشة التحديات التي تواجه دول العالم: إن موقف بلاده لم يتغير قيد أنملة من حل الأزمة الخليجية، وعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية. ومع ذلك، جدد التأكيد أن «الحوار ورفع الحصار هو الذي يكسر الهوة بين الفرقاء مهما اشتدت الخلافات»، وذلك وفقاً لقناة «الريان» الرسمية القطرية.

وشن آل ثاني هجوماً على السعودية دون أن يسميها، حيث أكد أن «النزعات الإقصائية والشمولية أنتجت أنظمة لا تعترف بحقوق الإنسان»، وقال: إن المفهوم الضيق للأمن يشكل خطراً على الأمن نفسه، مشيراً إلى أن التطور التكنولوجي والفضاءات المفتوحة جعلت من الصعب تكميم الأفواه واحتكار الكلمة، وأضاف: إن «القمع والاستبداد وازدواجية المعايير وانتهاك حقوق الإنسان تمثل تهديداً للإنسانية».

وتطرق آل ثاني إلى التحديات التي تعيشها المنطقة، وأبرزها القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن «الاستقرار لا يجوز أن يقوم على القمع والظلم، فالسلم يقوم على العدل لا على الاحتلال».

ويقام منتدى الدوحة لهذا العام تحت عنوان «صنع السياسات في عالم متداخل»، ويناقش قضايا ويبحث آليات صنع القرار على مدار يومي ١٥ و١٦ الشهر الجاري.

وكان الأمين العام لوزارة الخارجية القطرية، أحمد الحمادي: قد ندد بالانتهاكات التي تقوم بها دول «الحصار» تجاه المواطنين القطريين، على حد قوله.

وبحسب صحيفة «الشرق» القطرية، قال الحمادي، إن بلاده ستستمر في بذل الجهود لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات ضد المواطنين القطريين في «دول الحصار» في إشارة منه إلى كل من السعودية والإمارات والبحرين إلى جانب مصر، مضيفاً: «في ظل استمرار الحصار الجائر المفروض على دولة قطر، الذي يمثل انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان ويهدد الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة ويحول دون التمتع بحقوق الإنسان، فإن دولة قطر ستواصل جهودها البناءة من خلال آليات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة لوقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي تمارسها دول الحصار ضد المواطنين القطريين والمقيمين في الدولة، بما في ذلك مواطنو دول الحصار أنفسهم، ومحاسبة جميع المسؤولين عنها وإنصاف الضحايا والمتضررين».

في غضون ذلك غرد وزير الخارجية البحريني في حسابه على «تويتر» أمس رداً على كلمة آل ثاني قائلاً: «قطر تدعو إلى الحوار ولا يحضر أميرها إلى قمة دول مجلس التعاون الخليجي الذي استضافته العاصمة السعودية، الرياض».

وأضاف في تغريدة أخرى: «قطر تدعو إلى الاحترام المتبادل وهي تهاجم قياداتنا ودولنا على مدار الساعة، وتدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية وهي التي تتدخل ولا تكف عن التآمر. وفوق ذلك لا ندري عن أي حصار يتكلمون».

وقطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، منذ ٥ حزيران من العام الماضي علاقاتها مع قطر وفرضت عليها «حصاراً» بدعوى دعمها للإرهاب، وهو ما تنفيه الدوحة، وتتهم الرباعي بالسعي إلى فرض الوصاية على قرارها الوطني والتدخل في شؤونها الداخلية.

(روسيا اليوم– وسائل إعلام قطرية)

محاميه السابق يتهمه بالكذب

ترامب يعلن استقالة وزير داخليته ويختار كبيراً جديداً لموظفي البيت الأبيض

اختار الرئيس الأميركي دونالد ترامب مدير مكتب الإدارة والميزانية ميك مولفيني لشغل منصب كبير موظفي البيت الأبيض بصفة مؤقتة، وسط تكتمات بأنه يجد صعوبة في اختيار من يتولى المنصب، في وقت أعلن ترامب أن وزير الداخلية في إدارته، ريان زينكي، سيترك منصبه حتى نهاية العام الجاري، بعد توليه المنصب لقرابة عامين.

ومولفيني محافظ ذو شخصية قوية وعضو سابق في الكونغرس، وهو ثالث شخص يشغل منصب كبير موظفي البيت الأبيض خلال عامين، وقد اختاره ترامب بعدما انسحب مرشحان بارزان آخران في غضون أسبوع.

ويشغل المنصب حالياً جون كيلي، الجنرال المتقاعد من مشاة البحرية، وقد حقق بعض النجاح في استعادة النظام بالبيت الأبيض بعد تعيينه في تموز عام ٢٠١٧ لكن علاقته مع ترامب كانت عاصفة، وسيظل كيلي في منصبه حتى نهاية كانون الأول.

ويأتي مولفيني في فترة تشهد ضعفاً في موقف الرئيس الجمهوري بعد حصول الديمقراطيين على أغلبية مقاعد مجلس النواب في انتخابات أجريت الشهر الماضي ومع إجراء تحقيقات في أعمال ترامب وسياساته المثيرة للجدل.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز أنه سيبقى مديراً لمكتب الإدارة والميزانية وسيتولى مساعده روس فوت عمليات المكتب اليومية.

في سياق متصل أعلن ترامب أن وزير الداخلية في إدارته، ريان زينكي، سيترك منصبه حتى نهاية العام الجاري، بعد توليه المنصب لقرابة عامين.

وذكر ترامب في تغريدة على حسابه في «تويتر» أن الإعلان عن خليفة زينكي سيتم الأسبوع المقبل، قائلاً: «ريان حقق كثيراً خلال ولايته وبودي أن أشكره على خدمته لشعبنا».

وكان مكتب المفتش العام، بهيئة الرقابة في الداخلية الأميركية، قد نشر في تشرين الأول الماضي تقريراً خلص فيه إلى أن زينكي مسؤول عن سوء استخدام الأموال العامة، إذ سمح لزوجته وغيرها من أفراد عائلته باستخدام سيارات حكومية لأغراض شخصية.

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مصادر في الوزارة قولها إن مكتب المفتش العام فتح ثلاثة تحقيقات على الأقل بحق الوزير.

إلى ذلك كشف مايكل كوهين المحامي الشخصي السابق للرئيس الأميركي دونالد ترامب أن ترامب أمر بدفع أموال لشراء صمت امرأتين هددتا بكشف تورطه معهما بقضية أخلاقية قبل وقت قليل من حملة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٦ مضيفاً: إن ترامب كان يعلم بأن هذا العمل يمثل مخالفة.

ونقلت رويترز عن كوهين قوله لقناة تلفزيون /إيه بي سي/ الأميركية: «أمرني ترامب بدفع الأموال والمضي في هذا الأمر» وذلك في إشارة إلى دفع ٢٨٠ ألف دولار للمرأتين.

وقالت المرأتان إنهما أقامتا علاقات مع ترامب قبل أكثر من عشرة أعوام لكن الرئيس الأميركي وممثليه نفوا ذلك.

وأعرب كوهين عن استغرابه من اتهام ترامب له بأنه يسعى لإحراجه.

وقال كوهين: «لقد منحت ولائي لشخص لا يستحق في واقع الأمر هذا الولاء» واصفاً ترامب بأنه «ضعيف وكاذب». وكانت محكمة أميركية قضت بسجن مايكل كوهين لمدة ثلاثة أعوام بعد إدانته بجرائم مالية وترتيب دفع مبالغ لشراء سكوت امرأتين هددتا بكشف تورط ترامب معهما بقضية أخلاقية قبل انتخابات الرئاسة الأميركية عام ٢٠١٦.

وكالات

الأسبوع الخامس «للسترات الصفراء» في فرنسا وشعبية ماكرون دون ٢٠ بالمئة

استمرار احتجاجات «السترات الصفراء» في فرنسا (رويترز)

ارتفع عدد المعتقلين أثناء احتجاجات «السترات الصفراء» التي جرت أمس السبت في العاصمة الفرنسية باريس وضواحيها، إلى ٨٥ شخصاً، بحسب ما أفادت قناة «BFM» التلفزيونية الفرنسية، على حين وصلت شعبية الرئيس الفرنسي بحسب استطلاع للرأي إلى دون عشرين بالمئة.

وقالت وسائل إعلام فرنسية: إن نحو ٢٠٠ محتج تجمهروا في منطقة الشانزليزيه وسط باريس.

ووقف هؤلاء المحتجون بالقرب من الحاجز الأمني الذي يمنعهم من الدخول إلى قوس النصر. وهم يغنون النشيد الوطني الفرنسي ويهتفون بشعارات مسيئة موجهة إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وكانت أغلبية المحال والمقاهي الواقعة في منطقة الشانزليزيه مغلقة.

كما منعت الشرطة الدخول إلى المنطقة الواقعة في محيط قصر الأليزيه.

وفي شمال فرنسا لقيت امرأة مصرعها جراء حادث مرور تسببت فيه بشكل غير مباشر احتجاجات «السترات الصفراء».

وأفادت إذاعة «France Info» بأن رجلاً وامرأة كانا متجهين بسيارتهما مساء أمس الجمعة إلى كومونة سواسون في إقليم إينا شمالي البلاد. وشاهد سائق السيارة الحواجز التي أنشأها محتجو «السترات الصفراء» واستدار فوجد نفسه في الجهة المعاكسة من الطريق حيث اصطدمت به سيارة أخرى، الأمر الذي أسفر عن مصرع الامرأة راكبة السيارة.

إلى ذلك أعلنت السلطات الفرنسية الجمعة ارتفاع حصيلة قتلى حادثة إطلاق النار في سوق لمستلزمات عيد الميلاد في ستراسبورغ إلى أربعة أشخاص.

وكانت الشرطة الفرنسية أعلنت مقتل المسلح «شريف شيخات» الذي يشتبه في أنه نفذ هجوم ستراسبورغ لتنتهي عملية ملاحقة استمرت يومين وشارك فيها أكثر من ٧٠٠ من أفراد الأمن.

وكان تنظيم داعش الإرهابي أعلن مسؤوليته عن هجوم ستراسبورغ وفقاً لما نقله مركز «سايت» الأميركي لرصد المواقع الإرهابية.

وتشهد الدول الغربية حالة من الاستنفار الأمني خوفاً من ارتداد الإرهاب الذي دعمته بعض تلك الدول وتغاضت عن جرائمه في سورية إلى أراضيها.

هذا وكانت حالة من الترقب والقلق تسود المدن الفرنسية ولا سيما العاصمة باريس بانتظار موجة خامسة من الاحتجاجات المناهضة للرئيس الفرنسي مانويل ماكرون الذي حاول احتواء حركة (السترات الصفراء) وإرضاءها بتقديم تنازلات عبر إجراءات اقتصادية عدة بما فيها إلغاء زيادات ضرائب الوقود.

تنازلات ماكرون ومحاولاته الإذعان للمحتجين قوبلت بانتقادات لاذعة حيث أكد خبراء اقتصاديون أن قراراته الأخيرة التي يحاول إنقاذ نفسه بها ستدفع فرنسا باتجاه الهاوية إذ إنها سترفع العجز في الميزانية وستضعف الاقتصاد الفرنسي أكثر لينعكس سلباً على طبقة العمال والموظفين الذين بدؤوا الحركة الاحتجاجية بعد اكتفائهم من سياسات الرئيس الفرنسي الفاشلة.

صحيفة ديلي تلغراف البريطانية اعتبرت أن ماكرون أخفق في خطابه المتلفز قبل أيام قليلة في إقناع الفرنسيين بإمكانية نجاح إجراءاته الجديدة لإرضاء المحتجين وخسر فرصته لاستعادة الثقة وإزالة المخاوف لديهم فقد أنفق في ١٣ دقيقة أمضاها في خطابه ما يعادل ١٠ مليارات جنيه إسترليني في تخفيض الرسوم والضرائب المختلفة بهدف وقف الاحتجاجات في أنحاء فرنسا.

وكانت السلطات الفرنسية أعلنت الجمعة أنها ستنشر عشرات الآلاف من عناصر الشرطة لمواجهة الموجة الجديدة من الاحتجاجات على حين أكدت حركة (السترات الصفراء) إصرارها على مواصلة الحركة الاحتجاجية ضد ماكرون التي تصاعدت في مطالبها إلى حد المطالبة باستقالة الأخير من منصبه رغم إذعان الحكومة الفرنسية لبعض مطالب المحتجين.

وبينما يواجه أزمة الاحتجاجات وحالة الغليان المستمرة ضده في أنحاء فرنسا يتخبط ماكرون أمام حل مشكلة أخرى وهي تراجع شعبيته بين الناخبين إلى أدنى مستوى لها حيث وصلت بحسب استطلاع للرأي نشر قبل يومين إلى دون عشرين بالمئة.

وتشهد فرنسا منذ ١٧ تشرين الثاني الماضي تظاهرات لمن يسمونهم أصحاب «السترات الصفراء» الذين يحتجون على زيادة أسعار الوقود ورسوم الضرائب. وتتحول هذه التظاهرات عادة إلى اشتباكات مع الشرطة وأعمال عنف.

وأفادت وزارة الداخلية الفرنسية بأن العدد الإجمالي للمحتجزين في هذه الاحتجاجات منذ منتصف الشهر الماضي تجاوزت ٤,٥ آلاف شخص.

وكالات

غريفيث يدعو الأمم المتحدة إلى مراقبة الهدنة

وفد صنعاء يصف محادثات السويد بالخطوة الأولى لتحقيق السلام

وصف وفد صنعاء إلى محادثات ستوكهولم الاتفاق «بالخطوة المهمة باتجاه تحقيق السلام».

وكان الوفد قد عاد من العاصمة السويدية إلى مطار صنعاء على متن طائرة كويتية، بعد انتهاء الجولة الأولى من المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة.

ونصت بنود اتفاق الأطراف اليمنية في مباحثات ستوكهولم على وقف فوري لإطلاق النار في مدينة الحديدة وموانئها والصليف ورأس عيسى. كذلك إعادة انتشار مشترك للقوات في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى ومدينة الحديدة إلى مواقع متفق عليها خارج المدينة.

ونصّ الاتفاق أيضاً على الالتزام بعدم استقدام أي تعزيزات عسكرية من قبل الطرفين إلى محافظة ومدينة الحديدة، وإزالة جميع المظاهر العسكرية والمسلحة من المدينة.

وتضمن الاتفاق أن يقدم رئيس لجنة التنسيق تقارير أسبوعية من خلال الأمين العام لمجلس الأمن حول تنفيذه.

هذا وبعد اتفاق الهدنة التي أفضت إليها محادثات السويد، اندلعت الجمعة اشتباكات في الضواحي الشرقية من مدينة الحديدة باليمن، حيث شنت مقاتلات التحالف السعودي ٢١ غارة جوية على الحديدة بعد ٢٤ ساعة فقط من اتفاق الهدنة.

من جهته، أعلن المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث أن أطراف النزاع في اليمن أبلغوه موافقتهم على تولي الأمم المتحدة مراقبة ميناء الحديدة، في إحاطة لمجلس الأمن.

وقال غريفيث: إن الوصول إلى إنهاء المعارك في الحديدة هو من أهم الاتفاقات بين الأطراف اليمنية.

وأضاف: إن «التثبت من التطبيق هو الأساس في بناء الثقة»، آملاً أن يتمكن مجلس الأمن من المحافظة على استمرار الاهتمام الدولي بتفاصيل تنفيذ الاتفاق.

وفي هذا الإطار أكد غريفيث أن مجلس الأمن يبحث نشر قوات مراقبة تشرف على الانسحابات المتبادلة ووقف القتال.

وسيعود مجلس الأمن في الأسبوع المقبل للاجتماع من أجل اعتماد مشروع قرار يرمي إلى تثبيت اتفاق السويد.

وبدوره قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك «كخطوة فورية نود الإفراج عن ١٢٥٠حاوية تخصّ برنامج الغذاء العالمي محتجزة في ميناء عدن منذ عدة أشهر»، لكنه اعتبر أن أي تقدم «سيبقى رهن الإرادة الدولية التي باتت في سباق مع الجوع والمرض».

أما المندوبة الأميركية نيكي هايلي أشارت بدورها إلى «بصيص أمل خرج من المحادثات اليمنية في السويد»، وفق قولها، ورحبت بالإجراءات والحوار لإنهاء القتال في الحديدة.

الميادين